لجنة تحقيق الأمم المتحدة تتهم مقاتلي المعارضة بانتهاكات

قائمة أممية لمسؤولين سوريين متهمين بارتكابهم جرائم حرب

جنيف ـ وكالات: قال محققون تابعون للأمم المتحدة امس إنهم حددوا سوريين «في مواقع قيادية» قد يكونون مسؤولين عن جرائم حرب إضافة إلى وحدات متهمة بارتكابها. وأضافوا في أحدث تقرير أن كلا من قوات الحكومة ومقاتلي المعارضة يرتكبون جرائم حرب ـ تتضمن القتل والتعذيب ـ لبث الرعب بين المدنيين.

واعتمد المحققون في تقريرهم الذي يغطي فترة 6 أشهر حتى منتصف يناير على 445 مقابلة أجريت مع ضحايا وشهود في الخارج إذ لم يسمح لهم بدخول سورية.

ودعا الفريق المستقل الذي يرأسه البرازيلي باولو بينيرو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى «العمل بسرعة على ضمان المحاسبة» على انتهاكات جسيمة ربما من خلال إحالة مرتكبيها إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم. وقال التقرير الذي يقع في 131 صفحة «المحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة الملائمة لمكافحة الإفلات من المحاسبة في سورية إذ ان بإمكانها باعتبارها هيكلا قائما ومدعوما على نطاق واسع أن تبدأ على الفور تحقيقات مع مرتكبي الجرائم الخطيرة في سورية».

وأضاف التقرير «هناك أفراد قد يتحملون أيضا مسؤولية جنائية عن مواصلة ارتكاب الجرائم الواردة في هذا التقرير. وحيثما أمكن تم تحديد افراد في مواقع قيادية قد يكونون مسؤولين إلى جانب من قاموا فعليا بتنفيذ هذه الأعمال».

من جانبها، قالت كارين كونيغ أبوزيد وهي واحدة من 4 مفوضين في الفريق الذي يضم نحو 24 خبيرا لـ «رويترز»: «لدينا معلومات تشير إلى أشخاص أعطوا توجيهات ومسؤولين عن سياسة الحكومة.. أشخاص في قيادة الجيش على سبيل المثال».

وتابعت «هذه هي المرة الأولى التي نذكر فيها المحكمة الجنائية الدولية بشكل مباشر. مجلس الأمن بحاجة للاجتماع وتحديد ما إذا كان سيحيل الأمر للمحكمة الجنائية الدولية أم لا. لست متفائلة».

لكن هذه القائمة الثالثة التي تم إعدادها بتحديث قائمتين وضعتا العام الماضي ظلت سرية.

وقال محققو الأمم المتحدة إن القوات الحكومية السورية شنت عمليات قصف وغارات جوية في مختلف أرجاء سورية بما في ذلك حلب ودمشق ودرعا وحمص وإدلب، مشيرين إلى أدلة إثبات جمعت من صور بالأقمار الصناعية.

وجاء في التقرير «في بعض الوقائع مثل الهجوم على الحراك وقع قصف عشوائي أعقبته عمليات برية ارتكبت خلالها القوات الحكومية عمليات قتل جماعي». والحراك بلدة في محافظة درعا الجنوبية حيث قال سكان للمحققين إن أكثر من 500 مدني قتلوا في أغسطس الماضي.

وأضاف التقرير انه تم استهداف طوابير عند مخابز وجنازات بهدف «بث الرعب بين السكان المدنيين».

وأضاف أن القوات الحكومية استخدمت قنابل عنقودية وإن لم تظهر أدلة على استخدام أي طرف لأسلحة كيماوية.

وقال التقرير كذلك إن قوات المعارضة التي تقاتل للإطاحة بالأسد ارتكبت جرائم حرب منها القتل والتعذيب واحتجاز رهائن واستخدام فتية تقل أعمارهم عن 15 عاما في القتال.

ومضى التقرير يقول «إلا أن الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة لم تصل إلى كثافة ونطاق تلك التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيا التابعة لها».

والمفوضان الآخران هما كارلا ديل بونتي ممثلة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية وفيتيت مونتاربورن من تايلند. ورأست ديل بونتي من قبل فريق ممثلي الادعاء بالمحكمة الجنائية الدولية.

وأوضح الفريق الذي يضم 4 أعضاء أن «القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها ترتكب جرائم ضد الإنسانية وتعذيب واغتصاب واختفاء قسري وغيرها من الأعمال اللا إنسانية».

من ناحيتها، قالت كارلا ديل بونتي عضو اللجنة انه آن الأوان لكي يتدخل القضاء الدولي داعية المحكمة الجنائية الدولية الى اطلاق تحقيق حول جرائم حرب في هذا البلد.

وأضافت ديل بونتي عند عرض تقرير جديد للجنة «آن الأوان لكي يتدخل القضاء ونقترح المحكمة الجنائية الدولية». وقالت «آن الأوان للتحرك، من غير المعقول ان مجلس الأمن الدولي لم يتخذ اي قرار منذ سنتين».

مسؤول ينفي وفاة والدة الرئيس السوري

الأسد متيقن من انتصاره: أين كنا وأين صرنا؟!

بيروت ـ أ.ف.پ: أكد الرئيس السوري بشار الاسد لسياسيين لبنانيين انه على يقين انه قادر على كسب الحرب ضد المسلحين، كما ورد في تصريحات نقلتها صحيفة «السفير» اللبنانية امس.

وقال الاسد، في التصريحات التي نشرتها الصحيفة من دون ان تحدد السياسيين اللبنانيين الذين قاموا بنقلها، «اين كنا واين اصبحنا ونحن على يقين ان الغد لنا، سورية تمتلك ارادة الانتصار على المؤامرة».

واضاف: نحن وان كنا متيقنين من حتمية انتصارنا ومطمئنين لما يتحقق سياسيا وعسكريا، فإن ذلك لا يعني ان كل الامور انتهت، مؤكدا انه لايزال امامنا شغل كبير في السياسة كما في مواجهة المجموعات الارهابية والتكفيرية. ويلتقي الاسد، الذي يشن نظامه منذ حوالي سنتين حربا على معارضيه في جميع انحاء البلاد، باستمرار مؤيدين لبنانيين له بينهم الزعيم الدرزي طلال ارسلان الذي التقاه الاحد الماضي.

واكد الرئيس السوري ان قوتنا لا تأخذها او نستمدها او نطلبها او نستجديها من احد، هناك مخطئون ومفسدون انما هؤلاء ليسوا الجميع، بل في المقابل هناك كفاءات وشرفاء ومخلصون وهم الاساس ويشكلون الغالبية الساحقة من السوريين.

وتابع متسائلا: هل يستطيع احد ان يفسر كيف ان الجسم الديبلوماسي السوري ظل على مدى سنتين متماسكا على صعيد الكرة الارضية كلها على الرغم من الاغراءات التي تعرض لها السفراء والقناصل والموظفون من مختلف الدرجات؟ عرضت ملايين الدولارات عليهم ورفضوها وارتضوا بالقليل، وهذا اكبر دليل على الوطنية السورية الحقيقية.

لكن المعارضة السورية تؤكد ان النظام يمارس مراقبة شديدة على عائلات الديبلوماسيين ومنعهم من الانشقاق.

من جهة اخرى نفى مصدر سوري مسؤول الأنباء التي ترددت عن وفاة أنيسة مخلوف والدة الرئيس السوري بشار الأسد في دبي.

وقال المصدر في تصريحات نقلها موقع داماس بوست السورية الإلكتروني ان هذه الأنباء عارية تماما عن الصحة، مشيرا الى ان السيدة مخلوف لم تغادر دمشق.

وأكد المصدر ان فاطمة مخلوف أخت السيدة أنيسة مخلوف هي التي توفيت.

وكان المصدر يرد على أخبار تناقلتها مواقع الكترونية عن وفاة مخلوف والدة الأسد في أحد مستشفيات دبي، فيما لم يصدر أي تصريح رسمي بهذا الشأن.

عمليات عسكرية واسعة في درعا واستمرار الاشتباكات جنوب العاصمة

«الحر» يسيطر على حاجز وكتيبة للمحروقات قرب مطار حلب وجيش النظام يقصف طائرات ومدرج «الجراح»

عواصم ـ وكالات: اشتدت معركة المطارات في حلب أمس حيث أعلن الجيش الحر والكتائب المعارضة اقتحام كتيبة المحروقات التابعة لمطار النيرب المحاصر ورد طيران النظام بقصف مدرج مطار الجراح، الذي سيطر عليه المعارضون الأسبوع الماضي.

وقد أعلنت حركة «أحرار الشام» وفي اطار معركة «الثأر لشهداء النهر» اقتحام كتيبة المحروقات التابعة لمطار النيرب العسكري المجاور لمطار حلب الدولي وقتل عدد من عناصرها وهروب من تبقى منهم إلى حاجز سوق البقر والمطار وأكدت مقتل احد عناصرها في العملية.

وقد أعلن مقاتلو المعارضة السورية بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان في بيان عن «سيطرتهم على حاجز على طريق مطار حلب الدولي» بعد منتصف الليل قبل الماضي، مشيرا الى وقوع اشتباكات في محيط المطارين قتل فيها عناصر من القوات النظامية والمعارضين.

وأوضح مدير المرصد رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس ان الحاجز يقع على بعد مئات الأمتار من مطار النيرب.

في المقابل، ذكرت صحيفة «الوطن» السورية القريبة من السلطات ان الجيش السوري بدأ عملية «تطهير» المنطقة المحيطة بمطاري حلب والنيرب الملاصق له والواقعين شرق مدينة حلب.

وكتبت صحيفة «الوطن» من جهتها ان «الجيش العربي السوري بدأ ليل اول من امس عملية تطهير لمنطقة انتشار اللواء 80 المناط به حماية مطاري حلب الدولي والنيرب العسكري شرق المدينة لوضع حد لحال الكر والفر التي تشهدها المعارك الدائرة في داخله ومحيطه».

صورة بثها ناشطون لجسر زملكا بعد «تحريره» من قوات النظام السوري أمس

مسلحو المعارضة يقتلون 8 من المخابرات في النبك ويحررون جسر زملكا

ونقلت عن مصدر مسؤول في حلب توقعه ان «يبسط الجيش سيطرته على اللواء خلال 48 ساعة».

كما أفاد المركز الإعلامي لمدينة حلب بأن الطيران الحربي استهدف مطار «الجراح» العسكري وأن «القصف استهدف مدرج الطيران ما أسفر عن إصابة بعض الطائرات في المطار» وذلك بعد يوم واحد من اعلان الجيش الحر تشكيل أول كتيبة من الطيارين المنشقين بعد استحواذ المعارضين على عدد من الطائرات.

بدورها قالت شبكة شام الاخبارية، ان الطيران الحربي أغار على أحياء مساكن هنانو وكرم الطراب والسكن الشبابي، بينما قصفت المدفعية الثقيلة والدبابات وراجمات الصواريخ مدن السفيرة والباب وبلدة تلعرن.

بموازاة ذلك، تتواصل الاشتباكات في أكثر من موقع بريف دمشق وجنوبها ويستمر معها القصف الجوي والمدفعي العنيف من قبل قوات النظام. وقد قتل ثمانية عناصر من المخابرات السورية في هجوم على حاجز لهم جنوب مدينة النبك فجر أمس، بحسب ما ذكر المرصد الذي اشار ايضا الى قصف من الطيران الحربي على احياء عدة في مدينة داريا التي تشهد منذ ثلاثة أشهر معارك ضارية بين القوات النظامية والمقاتلين المعارضين.

وقالت شبكة سورية الاخبارية ان اشتباكات عنيفة بين الجيش الحر وقوات الأسد وقعت في منطقة الجمعيات شمال غرب داريا ومحيط مقام السيدة سكينة وجنوبها وسط قصف بالدبابات على المدينة.

من جهة أخرى، أعلن الجيش الحر تحرير حاجز زملكا بعد أن كان مركزا للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام الميداني، وبثوا صورا للأبنية المحيطة بالحاجز بعد تدميرها من قبل القوات النظامية.

وتولت المدفعية الثقيلة قصف حي جوبر وأحياء دمشق الجنوبية، كما شنت قوات النظام حملة دهم واعتقالات في أحياء الصالحية والعمارة واشتباكات عنيفة على طريق المتحلق الجنوبي.

وفي جبهة أخرى، قتل ما لا يقل عن أربعة من عناصر القوات النظامية اثر انفجار استهدفها على الطريق الدولي قرب بلدتي خربة غزالة والكتيبة في محافظة درعا، بحسب المرصد. وشهدت بلدة تسيل إطلاق نار كثيف من قبل القوات الموالية للرئيس الأسد على المنطقة الغربية بين تسيل والبكار، وأثارت حالة من الرعب والهلع في صفوف المدنيين.

والجبهة الشرقية لم تكن أقل حماوة، حيث قصف الطيران الحربي عدة أحياء بمدينة دير الزور وسط اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام في أحياء الحويقة والجبيلة.

ووقعت اشتباكات عنيفة عند مقر الإذاعة في بلدة عياش وسط قصف بالمدفعية الثقيلة على بلدة عياش والقرى المجاورة لها بريف دير الزور الغربي، بحسب شبكة شام.

واستمر قصف راجمات الصواريخ من حاجز الخزانات على قرية النقير، بمحافظة ادلب، وكذلك بلدة قلعة المضيق بريف حماة.

أما في مدينة حمص فقد أغار الطيران الحربي على عدة مناطق بريفها الجنوبي وقصفت المدفعية مدن الرستن وتلبيسة وقلعة الحصن وسط اشتباكات عنيفة في مدينة قلعة الحصن.

وفي سياق متصل، أكد المنسق السياسي والإعلامي لـ «الجيش السوري الحر» لؤي المقداد، في حديث لـ «ال. بي.سي» اللبنانية ان الحكومة اللبنانية تسهل وصول المحروقات الى نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وكشف ان أعداد قتلى «حزب الله» في سورية تجاوزت الـ 40 في الساعات الماضية، مشيرا الى المعارك التي وقعت بين مقاتلي الجيش الحر ومقاتلي حزب الله في قرى وبلدات مدينة القصير التابعة لحمص، وكان الحزب اعترف بسقوط ثلاثة قتلى من عناصره هناك، فيما وصفه دفاعا عن النفس.

رئيس الأركان الإسرائيلي: إمكان استخدام الأسد الأسلحة الكيماوية ضدنا ضعيف للغاية

غزة ـ كونا: طمأن قائد اركان جيش الاحتلال الاسرائيلي الجنرال بيني غانتز امس ان فرص استخدام النظام السوري الاسلحة الكيماوية ضد اسرائيل في المستقبل تبدو ضئيلة جدا.

وحذر غانتز في تصريحات نقلتها الاذاعة الاسرائيلية العامة من مخاطر ما وصفه بـ «الارهاب المتزايد»، مشيرا الى ان قوة المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في سورية اصبحت اكثر رسوخا. ورأى ان هناك حلولا دفاعية واخرى هجومية لقضية الاسلحة الكيماوية، معتبرا انها لن تكون القضية الاولى التي تواجهها اسرائيل نتيجة النزاع المسلح في سورية. وأكد غانتز «أن الجيش لم يرصد حتى الآن أي محاولة لتمرير أسلحة كهذه من سورية الى منظمة حزب الله في لبنان»، مستدركا بالقول «غير اننا لا نستبعد ان يحدث هذا في التطورات المستقبلية».

واشار الى ان الحدود مع سورية كانت الاكثر هدوءا بالنسبة لاسرائيل عبر الاربعة عقود الماضية محذرا في الوقت ذاته من نمو ما اسماه «قوة مجموعات الجهاد العالمي» هناك واهمية الاستعداد لمواجهته.

وأعرب قائد اركان الجيش الاسرائيلي عن امله في ان تتواصل حالة الهدوء هذه مشددا على «ان هذا الامل لا يعتبر خطة عمل لمواجهة ما يمكن ان يحدث من تطورات هناك».

النظام يحجز على أموال فيصل القاسم لتمويله الإرهابيين وتصنيع العبوات الناسفة

عواصم ـ وكالات: أصدرت وزارة المالية السورية قرارا يقضي بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للإعلامي فيصل القاسم، استنادا الى قانوني مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لدعمه الإرهاب في سورية.

وبحسب نص القرار الذي نشرته عدة مواقع سورية وأخرى معارضة ورقمه 385 ونقله موقع «سيرياندز» الالكتروني، فإن: «الحجز تم لثبوت قيام القاسم بتمويل المجموعات الإرهابية في سورية، والتآمر على الدولة بهدف زعزعة استقرارها الداخلي، والقيام بأعمال تستهدف إثارة الحرب الأهلية».

كما تم اتهامه بـ «إثارة الاقتتال الطائفي، وذلك من خلال تكريس مزرعته القائمة في محافظة السويداء لتكون مكانا لإيواء واجتماع بعض المجموعات الإرهابية إضافة إلى تخصيص جزء من هذه المزرعة لتكون معملا لتصنيع العبوات الناسفة».

وفيصل القاسم هو إعلامي سوري ـ بريطاني يحمل شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي وينشط في إجراء الحوارات السياسية، ولد في سورية في قرية الثعلة بمحافظة السويداء سنة 1961، وتدرب وعمل مقدما ومعدا للبرامج العربية في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بين عامي 1988 و1989، وعمل مقدم برامج في تلفزيون «ام بي سي» عام 1991.

كما عمل كمقدم برامج إخبارية في قناة «بي بي سي العربية» بين عامي 1994 و1996 ثم انتقل بعد ذلك إلى قناة الجزيرة الفضائية واكتسب شهرته من خلال برنامجه الأسبوعي «الاتجاه المعاكس».

فيصل القاسم

في الأزمة السورية .. من يحرج من؟

يعتبر الكثير من المحللين والمراقبين أن المبادرة الأخيرة التي طرحها رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد معاذ الخطيب للتفاوض مع «من لم يشارك» في قمع الشعب السوري من النظام، قد شكلت احراجا للنظام السوري وداعميه الدوليين في موسكو وطهران، وأنها «حشرت» النظام الذي كان دائما يتحجج بعدم وجود شريك للحوار كما قال رأسه بشار الأسد في حديثه عن العريس الراغب في الزواج دون أن يجد من يقبل به.

تلقف حلفاء النظام الايرانيين والروس كما «اصدقاء الشعب السوري» وعلى رأسهم الاميركيين والفرنسيين، المبادرة باعتبارها خطوة ايجابية، بينما وضعت صاحبها في مرمى نيران حلفائه في الائتلاف وباقي اطياف المعارضة، وهو ما دفع الخطيب ليوضح أن مبادرته ليست حوارا بل تفاوضا على رحيل النظام بأقل الخسائر. وألحق ايضاحه هذا بتحديد سقف زمني لا يتجاوز 12 فبراير، ولكن النظام لا هو وافق على ان يكون نائب الرئيس فاروق الشرع هو المفاوض عنه حول طريقة رحيل رأسه وقادته الأمنيين، ولا هو أطلق ايا من المعتقلين أو المعتقلات، وقد انقضت مهلة 12 فبراير.

والاختراق الوحيد في هذا الصدد هو اعلان موسكو انها ستستقبل وزير خارجية النظام وليد المعلم نهاية الشهر تزامنا مع اعلانها عن استقبال رئيس الائتلاف في نفس الفترة دون حديث عن عقد اجتماع بين الرجلين، لا بل ان النظام واصل عملياته العسكرية وصعد قصفه للمدن الثائرة وزاد في ادواته صواريخ سكود.

وباستثناء إعلان المبعوث الدولي الى سورية الأخضر الابراهيمي أن نظام الاسد يريد حلا دبلوماسيا مقترحا استضافة الامم المتحدة للمتحاورين، فهل أظهر النظام أي علامات على الاحراج؟ وإذا كانت تصريحات الابراهيمي بالفعل دلالة على «انحشار النظام السوري في الزاوية» كما يقول المثل الشامي، فهل مبادرة الخطيب هي التي حركت ماء الحل السياسي الراكد منذ اندلاع الأزمة قبل عامين، أم انها النجاحات التي اعلنها الجيش الحر وثوار المعارضة؟

هل اعلان الخطيب قبوله التفاوض تحت سقف ادنى بكثير من مطالب المعارضة هو الذي أحرج النظام، أم اعلان الثوار السيطرة بالكامل على حقول النفط في الشرق وسد الفرات أكبر وأهم مصادر الكهرباء في القطر بعد «تحريرهم» مدينة الطبقة؟ هل اشتراط الخطيب اطلاق سراح النساء القابعات في اقبية المخابرات لأسباب انسانية هو الذي ضغط على القيادة السورية، أم المعارك التي وصلت قلب دمشق في ساحة العباسيين وقطعهم طريق المتحلق الجنوبي على بعد كيلومترات قليلة من قصر المهاجرين؟ هل الدعم الدولي لمبادرة الخطيب من داعمي النظام قبل معاديه هو الذي حشر حكومة الاسد في زاوية حل سياسي طالما ادعى انه يبحث عنه، ام سقوط مطار الجراح بيد الثوار ومحاصرتهم وتحييدهم للمطارات الثلاثة المتبقية في حلب وبسط سيطرتهم على معظم الشمال السوري دون الحاجة لاستجداء فرض حظر جوي دولي لن يأتي؟ وإذا كان الأمر كذلك أليس من الاجحاف بحق الجيش الحر والكتائب المعارضة القول بأن مبادرة الخطيب هي وحدها التي أحرجت النظام؟

● أحمد لطفي

أقر تقديم الدعم بالمواد غير المميتة لـ «حماية المدنيين»

الاتحاد الأوروبي يمدد العقوبات على سورية 3 أشهر

بروكسيل ـ وكالات: اتفقت حكومات الاتحاد الأوروبي على تمديد العقوبات المفروضة على سورية لمدة ثلاثة أشهر لكنها قالت انها ستعدل حظر السلاح لتقديم مزيد من الدعم بالمواد غير المميتة والمساعدة الفنية في حماية المدنيين لمقاتلي المعارضة.

ويمثل القرار الذي اتخذ في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس حلا وسطا بعد خلاف استمر أسابيع بين بريطانيا التي تسعى لتخفيف حظر السلاح لمساعدة مقاتلي المعارضة وبين عدد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى المعارضة للسماح بوصول مزيد من السلاح الى البلاد. وأصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بيانا في ختام اجتماعه أمس أعلن فيه أنه تم الاتفاق على تمديد الإجراءات التقييدية المفروضة على سورية 3 أشهر إضافية وتعديلها بهدف تقديم دعم غير قاتل إضافي ومساعدة تقنية لحماية المدنيين.

وأشار إلى أنه سيستمر في العمل من أجل تقييم ومراجعة في حال الضرورة نظام العقوبات ضد سورية بهدف دعم المعارضة ومساعدتها.

يذكر أن العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سورية تشمل حظر تصدير الأسلحة إلى البلاد. وكان الاتحاد الأوروبي شهد انقساما حول بند رفع حظر تصدير الأسلحة إلى سورية ما يمنع أوروبا من تزويد المعارضة السورية بالسلاح.

وحاولت بريطانيا مدعومة بحلفائها في الاتحاد لاسيما فرنسا رفع الحظر ولكنها جوبهت بمعارضة دول أخرى في ظل ضيق الوقت حيث ينتهي في نهاية الشهر الجاري مفعول العقوبات الأوروبية على سورية والتي تشمل إلى جانب حظر الأسلحة عقوبات على عشرات من أركان نظام الرئيس السوري بشار الأسد وكذلك شركات تتعامل مع النظام والنفط والتجارة والمال. إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من امتداد الأزمة السورية إلى الدول المجاورة، مشددا على حرصه على سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.

وكان وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ دعا قبل الاجتماع إلى رفع حظر يفرضه الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة إلى سورية إلا أن هذه الخطوة قوبلت بمعارضة قوية من جانب ألمانيا التي توصف بأنها أكبر اقتصاد في أوروبا.

وقال هيغ للصحافيين لدى وصوله إلى بروكسل لحضور اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد «لقد اعترفنا بالائتلاف الوطني ممثلا شرعيا للشعب السوري لذلك فإنه من المهم أن نوفر له الدعم الذي نستطيع أن نقدمه».

إلا أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله أكد معارضة بلاده لرفع حظر الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة إلى سورية.

وقال في تصريحات للصحافيين قبل الاجتماع «من الضروري دعم الائتلاف الوطني السوري لكن لا بد في الوقت نفسه من تجنب تصعيد العنف».

وأوضح فيسترفيله «لذلك نحن مقتنعون بأن رفع الحظر المفروض على الأسلحة ليس مجديا».

لكن ألمانيا ليست وحدها التي عارضت بريطانيا انما السويد وحتى وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي البريطانية كاثرين اشتون.

وتقول وثيقة داخلية أعدها مكتب اشتون للدول الأعضاء حول هذه المسألة ان «تسليم الأسلحة قد يؤدي الى توازن قوى عسكري جديد على الأرض».